

المطلب الثاني: اللامركزية

الفرع الأول: تعريف اللامركزية الإدارية (1)

ويقصد بها توزيع الوظائف والسلطات المحلية الموجودة في الولايات مع احتفاظ بقدر معين من الرقابة .

وبناء على ماتقدم ذكره يتضح العناصر التالية:

_ وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية

_ إنشاء وقيام أجهزة محلية مستقلة ومنتخبة

_ الخضوع لنظام الوصاية

الإدارية الفرع الثاني: عناصر

اللامركزية

أ / وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:

يقصد بها أن خصوصية مصالح المحلية تختلف عن المصالح الوطنية فاحتياجات المواطنين المحليين تلزم الإدارة الوطنية (المركزية) بتعيين أكثر من إدارة محلية لها من الدارية والمعرفة بمصالح المواطنين المحليين أكثر من الإدارة الوطنية .

وعليه فالمصالح المحلية المتميزة ألزمن المصالح الوطنية بإتباع أسلوب اللامركزية أي توزيع جزء من سلطاتها إلى الإدارة المحلية من أجل حسن تسيير الم ارفق المحلية على سبيل المثال: وزارة التعليم العالي الموجودة في العاصمة وفي الولايات: الجامعات

ب/ إنشاء وقيام أجهزة محلية مستقلة ومنتخبة: أي أن تعهد الإدارة المركزية إلى الهيئات والى الإدارة اللامركزية وذلك بإضفاء الشخصية المعنوية عليها (الإدارة اللامركزية)، وأن تكون هذه الإدارة اللامركزية

(يقصد بها مجالس المحلية الولائية والبلدية) منتخبة من سكان الولاية .

ج/ الخضوع لنظام الوصاية الإدارية:

(1) انظر ماجد راغب الحلو: المرجع السابق، ص 89.

رغم الاعتراف المشرع بوجود مصالح محلية مستقلة عن المصالح الوطنية ورغم إنشاء أجهزة أو إدارة محلية مستقلة ومنتخبة من طرف سكان المحليين، فإنه لا بد أن تخضع هذه الإدارة المحلية للرقابة الإدارية أو لنظام الوصاية .

وتتجلى مظاهر هذه الرقابة فيها:

الرقابة على الهيئات ذاتها في حالة الإيقاف (يمكن للإدارة المركزية طبقا للإجراءات القانونية أن تقوم بإيقاف نشاط الإدارة اللامركزية لمدة معينة) أو عن طريق الحل هو الإيقاف النهائي للإدارة كذلك يمكن الرقابة على الأشخاص (الإيقاف، العزل، الإقالة) أو الرقابة على الأعمال (عن طريق التوجيه، والتصديق، والالغاء، أو الحلول أي أن تحل الإدارة المركزية محل الإدارة اللامركزية با لقيام بعمل من أعمال هذه الأخيرة) .

الفرع الثالث: صور اللامركزية

تأخذ اللامركزية نوعين من صور أو الأشكال

أولاً: اللامركزية الإقليمية: أي تحدد تسيير الإدارة المحلية حسب نطاق إقليم معينة حيث يمنحها المشرع الشخصية المعنوية العامة أي الاستقلال المالي والقانوني. مثال: البلدية، الولاية .

ثانياً: اللامركزية المرفقية: ويقصد به منح مرفق معين (جامعة، مستشفى) الشخصية المعنوية أي الاستقلال المالي والقانوني عن الإدارة المركزية. (الفرع الرابع: تقدير نظام اللامركزية الإدارية أولاً: المزايا:

- 1_ يحقق مبدأ الديمقراطية، إذ يفتح باب الشورى وباب الحوار بين الإدارة المركزية والإدارة اللامركزية
- 2_ سرعة تلبية المصالح المحلية في الإدارة اللامركزية .
- 3_ يحقق نظام اللامركزية الإدارية مبدأ العدالة والمساواة بين الموظفين في تحمل الأعباء واكتساب الحقوق وفي توزيع الدخل القومي.
- 4_ تخفف الإدارة اللامركزية من أعباء الوظيفة الإدارية التي هي على عاتق الإدارة المركزية .

ثانياً: العيوب

1_ إن تطبيق نظام اللامركزية قد يؤدي إلى تضارب المصالح ص اراع بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية .

2_ إن تطبيق نظام اللامركزية يمس بوحدة الدولة، ويؤدي إلى ز رع النزعة الجهوية .

3_ تطبيق نظام اللامركزية يكبد الخزينة العامة مصاريف ونفقات كبيرة .

4_ الإدارة المحلية أو اللامركزية أقل حبرة وكفاءة في تسيير من الإدارة المركزية .